الاتحاد الأفريقي		الاتحاد الأفريقي
يونياو أفريكانا		الاتحاد الأفريقي

المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
COUR AFRICAINE DES DROITS DE L'HOMME ET DES PEUPLES

ص.ب 6274 أروشا، تنزانيا، هاتف: +255 27 2970 430/431/432/433/434
الموقع على الإنترنت: www.african-court.org البريد الإلكتروني registrar@african-court.org

تقرير عن أنشطة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

1 يناير – 31 ديسمبر 2024

جدول المحتويات

أولا . مقدمة 3

اثانيا . حالة التصديق على البروتوكول وإيداع إعلان المادة 34 (6) بقبول اختصاص المحكمة في تلقي القضايا المقدمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية 3

ثالثا . تشكيل المحكمة 5

رابعا. الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة 6

أ. الأنشطة القضائية 6

أولا .افتتاح السنة القضائية للمحكمة 2024 6

ثانيا . الدورات التي عقدت 7

ثالثا. معالجة الدعاوى 7

رابعا. .الجلسات العامة 9

خامسا.عدم الامتثال لقرارات المحكمة 9

ب. الأنشطة غير القضائية 11

أولا. المشاركة في قمم الاتحاد الأفريقي 9

ثانيا. تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي 10

ثالثا. تنفيذ موازنة 2024 11

رابعا.تنمية القدرات والأنشطة الترويجية 12

ج. مبادرات أخرى للتوعية و التواصل 16

أولا .المشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين 16

اثانيا. العلاقات مع اللجنة الأفريقية 18

ثالثا. العلاقات مع أعضاء منبر منظومة الحوكمة الأفريقية 19

رابعا.الحوار مع المحاكم دون الإقليمية 19

خامسا.العلاقات مع الشركاء 20

سادسا.اتفاقية الاستضافة والعلاقات مع الدولة المضيفة 20

خامسا التقييم والتوصيات 20

أ. التقييم 20

ب. التوصيات 22

أولاً. مقدمة

1. أنشئت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة) بموجب المادة 1 من بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المشار إليه فيما يلي باسم البروتوكول)، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في يونيو 1998، في واغادوغو، بوركينا فاسو. ودخل البروتوكول حيز النفاذ في 25 يناير 2004.

2. بدأت المحكمة عملها في عام 2006 وتتألف من أحد عشر (11) قاضيا ينتخبهم المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. ويوجد مقر المحكمة في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

3. تشترط المادة 31 من البروتوكول على المحكمة *أن "... تقدم تقريراً عن أنشطتها خلال السنة السابقة إلى كل دورة عادية من دورات مؤتمر الاتحاد* ويحدد التقرير على وجه الخصوص الحالات التي لم تمتثل فيها الدول لحكم المحكمة".

4. يقدم هذا التقرير وفقا للمادة المذكورة أعلاه من البروتوكول. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024، ولا سيما الأنشطة القضائية والإدارية وأنشطة التوعية، فضلا عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بعمل المحكمة.

ثانياً. حالة التصديق على البروتوكول وإيداع إعلان المادة 34 (6) بقبول اختصاص المحكمة في تلقي الدعاوى المقدمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية

5. حتى 31 ديسمبر 2024، كانت قد صدقت على البروتوكول أربع وثلاثون (34) دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي، وهي: الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. تنزانيا، جنوب أفريقيا، السنغال، توغو، تونس، زامبيا. ***انظر الجدول 1.***

6. من بين الدول الأربع والثلاثين (34) الأطراف في البروتوكول، أودعت ثماني (8) دول فقط الإعلان المطلوب بموجب المادة 34 (6) منه، وقبلت اختصاص المحكمة في تلقي القضايا مباشرة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. وهذه الدول هي بوركينا فاسو وتونس وغامبيا وغانا وغينيا – بيساو ومالي وملاوي والنيجر.. ***انظر الجدول 2.***

7. بين عامي 2016 و 2020، سحبت أربع (4) دول أطراف في البروتوكول إعلانها المودع بموجب المادة 34 (6). هذه الدول هي رواندا (2016) وتنزانيا (2019) وبنين (2020) وكوت ديفوار (2020).

الجدول 1: قائمة الدول الأطراف في البروتوكول

الرقم	البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الإيداع
1.	الجزائر	1999/07/13	2003/04/22	2003/06/03
2.	بنين	1998/06/09	2014/08/22	2014/08/22
3.	بوركينا فاسو	1998/06/09	1998/12/31	1999/02/23
4.	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1999/09/09	2020/12/08	2020/12/08
5.	بوروندي	1998/06/09	2003/04/02	2003/05/12
6.	الكاميرون	2006/07/25	2015/08/17	2015/08/17
7.	تشاد	2004/12/06	2016/01/27	2016/02/08
8.	الكونغو	1998/06/09	2010/08/10	2010/10/06
9.	كوت ديفوار	1998/06/09	2003/01/07	2003/03/21
10.	جزر القمر	1998/06/09	2003/12/23	2003/12/26
11.	الغابون	1998/06/09	2000/08/14	2004/06/29
12.	غامبيا	1998/06/09	1999/06/30	1999/10/15
13.	غانا	1998/06/09	2004/08/25	2005/08/16
14.	غينيا بيساو	1998/06/09	2021/11/3	2021/11/3
15.	كينيا	2003/07/07	2004/02/04	2005/02/18
16.	ليبيا	1998/06/09	2003/11/19	2003/12/08
17.	ليسوتو	1999/10/29	2003/10/28	2003/12/23
18.	مدغشقر	1998/06/09	2021/10/12	2021/10/12
19.	ملاوي	1998/06/09	2008/09/09	2008/10/09
20.	مالي	1998/06/09	2000/05/10	2000/06/20
21.	موريتانيا	1999/03/22	2005/05/19	2005/12/14
22.	موريشيوس	1998/06/09	2003/03/03	2003/03/24
23.	موزمبيق	2003/05/23	2004/07/17	2004/07/20
24.	النيجر	1998/06/09	2004/05/17	2004/06/26
25.	نيجيريا	2004/06/09	2004/05/20	2004/06/09

26.	رواندا	1998/06/09	2003/05/05	2003/05/06
27.	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	2010/07/25	2013/11/27	2014/01/27
28.	السنغال	1998/06/09	1998/09/29	1998/10/30
29.	جنوب أفريقيا	1999/06/09	2002/07/03	2002/07/03
30.	تنزانيا	1998/06/09	2006/02/07	2006/02/10
31.	توغو	1998/06/09	2003/06/23	2003/07/06
32.	تونس	1998/06/09	2007/08/21	2007/10/05
33.	أوغندا	2001/02/01	2001/02/16	2001/06/06
34.	زامبيا	1998/06/09	2022/12/28	2023/01/10

 # عدد البلدان – 55 # التوقيع – 52 # التصديق – 34 # الإيداع – 34

المصدر: موقع الاتحاد الأفريقي.

الجدول 2: قائمة الدول الأطراف التي أودعت إعلان المادة 34 (6)			
الرقم	**البلد**	**تاريخ التوقيع**	**تاريخ الإيداع**
1.	بوركينا فاسو	1998/07/14	1998/07/28
2.	غانا	2011/02/09	2011/03/10
3.	ملاوي	2008/09/09	2008/10/09
4.	مالي	2010/02/05	2010/02/19
5.	تونس	2017/04/13	2017/05/29
6.	غامبيا	2018 /10/23	2020/02/03
7.	النيجر	2021/10/28	2021/10/28
8.	غينيا بيساو	2021/11/03	2021/11/03
المصدر: موقع الاتحاد الأفريقي		**المجموع**	**# ثمانية (8)**

ثالثاً. تشكيل المحكمة

8. انتخب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، خلال دورته العادية الخامسة والأربعين التي عقدت في أكرا، غانا، في الفترة من 18 إلى 19 يوليو 2024، القاضي دنكان جاسواجا، وهو مواطن من جمهورية أوغندا، قاضيا في المحكمة، ليحل محل القاضي بن كيوكو، من جمهورية كينيا، الذي شغل منصب قاضي المحكمة لفترتين. في دورته العادية الرابعة والسبعين المعقودة في

الفترة من 2 إلى 27 سبتمبر 2024 في أروشا، تنزانيا، أدى القاضي دنكان جاسواجا اليمين الدستورية وفقا للمادة 16 من البروتوكول والمادة 2 من النظام الداخلي للمحكمة.

9. ويرد التشكيل الحالي للمحكمة بهذا التقرير بوصفه **المرفق الأول**.

رابعاً. الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة

10. خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت المحكمة بعدة أنشطة قضائية وغير قضائية.

أ. الأنشطة القضائية

11. تتصل الأنشطة القضائية التي تضطلع بها المحكمة، من بين جملة أمور، بافتتاح السنة القضائية، وعقد الدورات، وتلقي القضايا المعروضة عليها والنظر فيها، من خلال معالجة القضايا، وإصدار القرارات (الأحكام، والقرارات والأوامر).

12. من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024، تلقت المحكمة عشرة (10) عرائض جديدة.

13. منذ بدء عملها في عام 2006، تلقت المحكمة ما مجموعه ثلاثمائة وستة وستين (366) عريضة دعوى في مسائل نزاعية وستة عشر (16) طلبا للحصول على فتوى. وقد فصلت المحكمة في ما مجموعه مئتين وثلاث وخمسين (253) قضية وخمسة عشر (16) طلبا للحصول على فتوى أو رأي استشاري، ولديها مائة وثلاثة عشر (113) عريضة لا تزال قيد النظر أمامها.

أ. افتتاح السنة القضائية للمحكمة 2024

14. تم تنظيم افتتاح السنة القضائية للمحكمة 2024 في 12 فبراير 2024 تحت شعار "تعزيز أهلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الحق في التعليم". وعقد هذا الحدث في مقر المحكمة في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وافتتحته رسميا السيدة القاضية إيماني د. عبود، رئيسة المحكمة. وقد شرف الحدث فخامة الرئيس ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا، ممثلا بالسيد جاستن موتوري، المدعي العام لجمهورية كينيا، الذي كان ضيف الشرف وألقى الكلمة الرئيسية.

15. حضر افتتاح السنة القضائية 2024 من بين دول أخرى، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأجهزة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، ومحاكم حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى، والجهات الفاعلة الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكانت فرصة للمحكمة للتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتبادل الأفكار والتفكير في عمل المحكمة الأفريقية.

ب. الدورات التي عقدت

16. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المحكمة أربع (4) دورات عادية على النحو التالي:

1) الدورة العادية الثانية و السبعون (72)، من 12 فبراير إلى 8 مارس 2024، في أروشا، تنزانيا؛
2) الدورة العادية الثالثة و السبعون (73)، من 3 إلى 28 يونيو 2024، في أروشا، تنزانيا؛
3) الدورة العادية الرابعة و السبعون (74)، من 2 إلى 27 سبتمبر 2024، في أروشا، تنزانيا؛
4) الدورة العادية الخامسة والسبعون، من 11 نوفمبر إلى 6 ديسمبر 2024، في أروشا، تنزانيا.

ج. معالجة الدعاوى

17. خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت المحكمة ثلاثة و أربعين (43) قرارا على النحو المبين في الجدول 3 أدناه:

جدول 3 – القرارات الصادرة عن المحكمة في الفترة من يناير إلى ديسمبر 2024

الرقم	رقم القضية	المدعي	الدولة المدعى عليها	نوع القرار
1.	2022-001	ميسوزي تشارلز شانتونيا	جمهورية ملاوي	أمر تدابير مؤقتة
2.	2016/017	ديوغراتياس نيكولاوس جيشي	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
3.	2016/030	روموارد وليام	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
4.	2016/044	جون مويتا	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
5.	2016/050	كروسبيري غابرييل وآخر	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
6.	2016/048	دومينيك داميان	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
7.	2016/051	انزيغيمانا زابرون	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
8.	2017/023 ضد.	أمادو ديمبيلي وآخرون	جمهورية مالي	حكم
9.	2017/031	كابالابالا كادومبانجولا وآخر	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم

الرقم	رقم القضية	المدعي	الدولة المدعى عليها	نوع القرار
١٠.	2019/017, 2019/018 و2019/019	جوه تاوديبه وآخرون	جمهورية كوت ديفوار	حكم
١١.	2018/019	مركز حقوق الإنسان و أخرون	جمهورية تنزانيا المتحدة	أمر بإعادة فتح المرافعات
١٢.	2020/020	هونجى إيريك نودهوينو	جمهورية بنين	أمر بإعادة فتح المرافعات
١٣.	2018/014	أجاي جوجو	جمهورية تنزانيا المتحدة	أمر إعادة فتح المرافعات
١٤.	2016-015	هابياليمانا أوغستينو وآخر	جمهورية تنزانيا المتحدة	**حكم**
١٥.	2018/021	بوكاري واليس	جمهورية بنين	**حكم**
١٦.	2018/017	دادو سومانو كيلاجيلا	جمهورية تنزانيا المتحدة	**حكم**
١٧.	2019/016	لومبو باهانلا	بوركينا فاسو	**قرار بشأن الاختصاص والمقبولية**
١٨.	2023/009	صفيناز بن علي ولمياء الجندوبي	الجمهورية التونسية	**قرار بشأن الاختصاص والمقبولية**
١٩.	2024/009	مولاي بابا حيدرة وآخرون	جمهورية مالي	**قرار بشأن الاختصاص والمقبولية**
٢٠.	2018/001	تمبو حسين	جمهورية تنزانيا المتحدة	أمر بإعادة فتح المرافعات
٢١.	2024/008	حمادي رحماني	الجمهورية التونسية	أمر تدابير مؤقتة
٢٢.	2024/007	حسناء بن سليمان	الجمهورية التونسية	أمر تدابير مؤقتة
٢٣.	2023/004	معاذ خريجي الغنوشي وآخرون	الجمهورية التونسية	أمر تدابير مؤقتة
٢٤.	2024-010	جوزيف ليتويا وآخرون	جمهورية كينيا	قرار
٢٥.	2022/001	ميسوزي تشارلز شانتونيا	جمهورية ملاوي	أمر بإعادة فتح المرافعات
٢٦.	2018/012	جلوري سيرياك هوسو	جمهورية بنين	حكم
٢٧.	2018/015	كيجا نيستري جينيامو	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
٢٨.	2018/023	رشيدي روماني نيريري	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
٢٩.	2018/024	جيرالد كولوسو كالونجي	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
٣٠.	2018/027	لامك بازيل	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم
٣١.	2018/030	إديسون سيمون مومبكي	جمهورية تنزانيا المتحدة	حكم

الرقم	رقم القضية	المدعي	الدولة المدعى عليها	نوع القرار
32.	2019/029	موسى دومبيا	جمهورية كوت ديفوار	حكم
33.	2020/037	هارونة ديكو	بوركينا فاسو	حكم
34.	2021/016	سامية زرقاتي	الجمهورية التونسية	حكم
35.	2022/001	ميسوزي تشارلز شانتونيا	**جمهورية ملاوي**	حكم
36.	2023/007	جمهورية الكونغو الديمقراطية	**جمهورية رواندا**	أمر بشأن طلب إجراء عاجل
37.	2023/008	فلورا مصطفى	**جمهورية ملاوي**	قرار بشأن تدابير مؤقتة
38.	2023/004	الشيخ محمد شريف كوني ودرامان ديارا	جمهورية مالي	قرار بشأن التدابير المؤقتة
39.	2024/009	مولاي بابا حيدارا واثنان آخران	جمهورية مالي	قرار بشأن التدابير المؤقتة
40.	2012/006	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	جمهورية كينيا	أمر بالتأجيل
41.	2024/010	جوزيف ليتويا وآخرون	جمهورية كينيا	حكم (الاختصاص)
42.	2013/001	ايربان ماكاندوايري	جمهورية ملاوي	حكم (مراجعة)
43.	2013/001	ايربان ماكاندوايري	جمهورية ملاوي	حكم (التفسير)

د. الجلسات العامة

18. في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024 ، نظمت المحكمة خمس (5) جلسات عامة للاحتفال بالافتتاح الرسمي للسنة القضائية، وعقد جلسات استماع عامة وإصدار الأحكام والأوامر والقرارات .

ه. عدم الامتثال لقرارات المحكمة

19. بموجب المادة 31 من البروتوكول، عند تقديم تقرير نشاطها، فإن المحكمة "... تحدد بوجه خاص الحالات التي لم تمتثل فيها الدولة لحكم المحكمة". ويبين المرفق الثاني من هذا التقرير الحالات التي لم تمتثل فيها الدول لأحكام المحكمة وأوامرها، بعد الموعد النهائي الذي حددته المحكمة.

20. وفقا للمادة 81 (3) من النظام الداخلي، نظمت المحكمة جلسة استماع للامتثال في القضية رقم 2012/006 – اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضد جمهورية كينيا. وخلال

جلسة الاستماع، أبلغت الدولة المدعى عليها المحكمة بأنها لم تمتثل للحكم، وطلبت وقتا إضافيا مدته ثلاثة (3) أشهر لتقديم تقرير الامتثال الخاص بها. وقد أجلت المحكمة الجلسة وأمرت الدولة المدعى عليها بتقديم تقرير الامتثال في غضون ثلاثة أشهر اعتبارا من 12 نوفمبر 2024.

برنامج المساعدة القانونية

2 1 .تدير المحكمة برنامجاً للمساعدة القانونية يسعى إلى تقديم المساعدة القانونية للمتقاضين المعوزين، بهدف تعزيز الوصول إلى العدالة. في عام 2024، نظرت المحكمة في ما مجموعه سبعة (7) طلبات من أجل تحديد ما إذا كانت بحاجة إلى مساعدة قانونية. و قد قررت المحكمة منح المساعدة القانونية في طلبين اثنين (2) وهما: القضية رقم 2024/003 – فلاي ويل شيكولوكوتو باندا Flywell Chikulukutu Banda ضد جمهورية ملاوي والقضية رقم 025/ 2017 إيدي أماني Iddi Amani ضد جمهورية تنزانيا المتحدة، بينما تم تأجيل القرارات المتعلقة بالخمس (5) طلبات الأخرى.

2 2 . خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت المحكمة في ثمانية عشر (18) طلبا من محامين سعوا إلى التسجيل في قائمة المحكمة لتقديم خدمات المساعدة القانونية المجانية في إطار خطة المساعدة القانونية للمحكمة. تم تقديم الطلبات من قبل محامية واحدة (1) أنثى وسبعة عشر (17) محامياً من الذكور، من: موريتانيا وكينيا وبوروندي والكونغو والكاميرون وزامبيا وتنزانيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وبوركينا فاسو وملاوي ونيجيريا والمملكة المتحدة. ووافقت المحكمة على ستة عشر (16) طلبا للتسجيل، استوفت معايير إدراج المحامين في قائمة المحكمة على النحو المنصوص عليه في سياسة المساعدة القانونية للمحكمة. و تم رفض طلبين اثنين (2) لأن المتقدمين لم يكن لديهما الحد الأدنى المطلوب من الخبرة المهنية لمدة خمس سنوات.

ب. الأنشطة غير القضائية

23. يرد أدناه وصف للأنشطة غير القضائية الرئيسية التي اضطلعت بها المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض:

أ. المشاركة في قمم الاتحاد الأفريقي

24. شاركت المحكمة في الدورتين العاديتين 47 و 48 للجنة الممثلين الدائمين، والدورتين العاديتين 44 و 45 للمجلس التنفيذي، والدورة ال 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. كما شاركت المحكمة في الاجتماع التنسيقي لمنتصف المدة السادس.

ب. تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي

25. اعتمد المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الحادية والأربعين، المنعقدة في الفترة من 14 إلى 15 يوليو 2022 في لوساكا، زامبيا، المقرر EX. CL/Dec. 1177 (XLI)، الذي تنص الفقرة 6 منه على ما يلي:

> ***6- يطلب*** *من المفوضية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تقترحا، في إطار الإصلاح المؤسسي الجاري، استحقاقات ومزايا جديدة لقضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب*

26. نظرت المحكمة، خلال دورتها العادية ال 70 المنعقدة في سبتمبر 2023، في الفقرة 6 من قرار المجلس التنفيذي EX. CL/Dec. 1177 (XLI)، وصاغت ردودها عليه، وأحالت نفس الخطاب إلى مكتب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. والاقتراح، إلى حد كبير جدا، هو أن مزايا قضاة المحكمة الأفريقية، ينبغي أن تظل دون تغيير في الوقت الراهن على الأقل.

27. اعتمد المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الـ 44 المنعقدة في الفترة من 14 إلى 15 يناير 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا، المقرر EX.CL/Dec.1245(XLIV) الفقرتان 10 و 11 منه اللتان تنصان على ما يلي:

> **10- يشير** *إلى التوصيات التي قدمتها لجنة الممثلين الدائمين خلال المعتكف المشترك بين لجنة الممثلين الدائمين والمحكمة، الذي عقد في الفترة من 10 إلى 11مارس 2022، في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تطلب فيها من المحكمة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الفرعية ذات الصلة بلجنة الممثلين الدائمين، وضع مؤشرات وأهداف أداء رئيسية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في القارة للسنوات العشر المقبلة من تنفيذ أجندة 2063،*

والنظر في تقديم، وفقا لأحكام البروتوكول، تعديلا للمادة 34(6) من البروتوكول.

11- **يدعو المفوضية** إلى القيام، بالتعاون مع المحكمة وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ذات الصلة، بإجراء دراسة عن حالة الامتثال لقرارات هيئات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك على وجه الخصوص أسباب انخفاض مستوى الامتثال، وتقديم توصيات ملموسة إلى المجلس التنفيذي بشأن كيفية تعزيز امتثال الدول الأعضاء لهذه القرارات.

28. وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة 10 من القرار، تعمل المحكمة مع الإدارات ذات الصلة في مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة لوضع مؤشرات وأهداف أداء رئيسية بشأن حقوق الإنسان للسنوات العشر المقبلة من تنفيذ جدول أعمال عام 2063. ومن المتوخى أن تيسر هذه المؤشرات، عند اعتمادها، إدماج حقوق الإنسان في أجندة عام 2063.

29. وفيما يتعلق بتعديل المادة 34(6) من البروتوكول، تلاحظ المحكمة أن اقتراح تعديل المادة 34(6) من بروتوكول المحكمة يشكل جزءا من التوصية التي قدمتها شركة ديلويت وتوش في إطار الإصلاح المؤسسي الذي تنظر فيه حاليا أجهزة السياسة العامة. وتود المحكمة ببساطة أن تؤكد من جديد أهمية إلغاء المادة 34 (6) من البروتوكول من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان في القارة.

30. وفيما يتعلق **بالفقرة 11** من قرار المجلس التنفيذي، تود المحكمة أن تشير إلي أنها لم تتمكن من الاستعانة بخبراء استشاريين مستقلين لإجراء الدراسة بسبب القيود المفروضة على الموارد.

ج. تنفيذ موازنة 2024

31. بلغت الميزانية المخصصة للمحكمة لعام 2024 مبلغ 11,656,013 دولارا أمريكيا، منها 10,999,673 دولارا [94٪] من الدول الأعضاء و656,340 دولارا [6٪] من الشركاء الدوليين. بلغ إجمالي تنفيذ الميزانية في 31 ديسمبر 2024 11,372,242 دولارا أمريكيا، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية بنسبة 97.6٪. وحتى 31 ديسمبر 2024، كانت المحكمة قد تلقت إعانة مالية عن عام 2024 (لمدة 4 أرباع) بمبلغ 106,875,10 دولارات أمريكية من الدول الأعضاء.

د. تطوير القدرات والأنشطة الترويجية

3 2. اضطلعت المحكمة بعدة أنشطة لتنمية القدرات والترويج لها، بهدف تعزيز قدرات الموظفين وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة، بوجودها وأنشطتها. وشملت الأنشطة المضطلع بها، *من بين جملة أمور*، تدريب الموظفين، وزيارات التوعية، والحوار مع المحاكم الإقليمية الأخرى، فضلا عن اجتماعات نظمها أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون.

أ. تطوير قدرات الموظفين

3 3. نظمت المحكمة الأنشطة التالية، التي تهدف إلى جملة أمور منها تطوير قدرات الموظفين.

قائمة بأنشطة تنمية القدرات التي اضطلعت بها المحكمة في عام 2024

الرقم	النشاط	التاريخ	المكان	الاهداف	النتائج
1	التقاطع بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان	20–22 مارس 2024	موشي، تنزانيا	تعزيز معرفة الموظفين القانونيين بهذين الفرعين من القانون الدولي لتمكينهم من التعامل مع القضايا المعروضة على المحكمة	اكتسب الموظفون المعرفة بالعناصر الرئيسية بين فرعي القانون.
2	تدريب موظفي اللغات على Trados ومراقبة الوثائق	1–3 مايو 2024	موشي، تنزانيا	تمكين الموظفين بمهارات بارعة في استخدام برامج الترجمة Trados، وتمكينهم من إجراء ترجمات سريعة ودقيقة والاستفادة الفعالة من برامج الترجمة Trados	تحسين الإنتاجية والوفاء بالمواعيد النهائية الضيقة في ترجمة المستندات.

الرقم	النشاط	التاريخ	المكان	الاهداف	النتائج
3	إدارة سجلات المحكمة الإلكترونية	6-10 مايو 2024	دار السلام، تنزانيا	تعزيز المعرفة والمهارات العملية لكتبة المحاكم في تطبيق مناهج الإدارة الإلكترونية لأداء واجباتهم في السجل بكفاءة وفعالية	تحسين حفظ السجلات الإلكترونية في قلم المحكمة للمراسلات الواردة والصادرة على السواء
4	إدارة السجلات الإلكترونية وتوثيق مراقبة الوثائق	من 7 إلى 11 أكتوبر 2024	دار السلام، تنزانيا	لتعريف الموظفين بأنظمة وتقنيات إدارة المستندات الحديثة مثل التخزين الإلكتروني للمستندات وأتمتة سير العمل وأدوات التعاون لتحسين الكفاءة وتقليل الاعتماد على العمليات الورقية	تحسين كفاءة عمليات المحكمة وتحسين إدارة المعلومات داخل المحكمة الأفريقية. استخدام أقل للورق.
5	المحاسبة المالية المتقدمة وإعداد التقارير	5-9 أغسطس 2024	جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا	إتاحة الفرصة للمشاركين لفهم معايير المحاسبة وإعداد التقارير الدولية بعمق	تحسين التعامل مع حسابات المحكمة بما يتماشى مع ممارسات المحاسبة والإبلاغ المعترف بها دوليا.
6	الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية والشراكة التجارية	12-16 أغسطس 2024	جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا	تحسين معرفة ومهارات موظفي الموارد البشرية في مجال الشراكة التجارية، وبناء العلاقات على طول نموذج شريك الأعمال وبناء القدرات في حل النزاعات وإدارة التغيير.	المواءمة بين أولويات العمل وإدارة الأفراد واستراتيجية وممارسات الموارد البشرية.

الرقم	النشاط	التاريخ	المكان	الاهداف	النتائج
7	دورة إدارة المخزون والرقابة على المخزون	14–18 أكتوبر 2024	داي السلام، تنزانيا	تحسين إدارة المخزونات من استلام المنتجات إلى التخزين والتسليم	تحسين إدارة مخازن المحكمة وأصولها
8	مرجع عمليات سلسلة التوريد	21–25 أكتوبر 2024	جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا	تعلم تقنيات إدارة وقياس أداء سلسلة التوريد العالمية باستخدام نموذج مرجع عمليات سلسلة التوريد (SCOR)	تحسين تقديم الخدمات لأنشطة إدارة المواد في المحكمة
9	دورة كتابة الخطابات	28–30 أكتوبر 2024	أروشا، تنزانيا	تعزيز قدرات الموظفين وجميع الموظفين القانونيين الذين يعملون مع القضاة على صياغة أو كتابة الوثائق الرسمية لرئيس المحكمة وقضاتها	تحسين أسلوب وجودة الخطب
0	التدريب الداخلي على تحرير الوثائق وتنسيقها	31 أكتوبر 2024	أروشا، تنزانيا	تعزيز قدرات الموظفين المعنيين بصياغة وتحرير وثائق المحكمة المطلوب ترجمتها إلى مختلف لغات عمل الاتحاد الأفريقي	تحسين جودة الوثائق
1	زيارة إلى محكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	22–26 أبريل 2024	أبوجا، لاغوس	تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال العدالة وحماية حقوق الإنسان في أفريقيا.	تعزيز التعاون بين المحكمة الأفريقية ومحكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECIOWAS من خلال تطوير الأنشطة المشتركة

الرقم	النشاط	التاريخ	المكان	الاهداف	النتائج
					وتبادل الخبرات وتبادل الموظفين.
2	التدريب التوجيهي للموظفين الجدد	10 مايو 2024	أروشا، تنزانيا	تيسير الاندماج في المحكمة والتكيف مع وظيفة الموظف المعين حديثا.	اكتسب الموظفون الجدد معرفة بكيفية عمل المحكمة في جميع الوحدات ودمجهم في النظام
3	دورات اللغة الفرنسية للموظفين	جارية	عبر الإنترنت	تمكين الموظفين من فهم المزيد من لغات الاتحاد الأفريقي والعمل معها	تحسين التواصل باللغة الفرنسية
4	دورات اللغة الفرنسية والإنجليزية للقضاة	جارية	عبر الإنترنت	تمكين القضاة من فهم المزيد من لغات الاتحاد الأفريقي والعمل معها	تحسين التواصل بمزيد من اللغات

ب. ***زيارات التوعية***

34. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المحكمة بزيارة توعية إلى جمهورية ليبيريا و جمهورية تنزانيا المتحدة.

1) زيارة توعية إلى جمهورية ليبريا وجمهورية تنزانيا المتحدة

35. قامت المحكمة بزيارة توعية إلى جمهورية ليبيريا في الفترة من 15 إلى 17 مايو 2024، للتواصل مع الدولة بشأن عمل المحكمة بشكل عام، وحثها على التصديق على البروتوكول وإيداع إعلان المادة 34 (6).

36. اجتمع وفد المحكمة، برئاسة رئيستها، وأجرى مناقشات مثمرة مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من حكومة ليبريا، بمن فيهم فخامة السيد جيرميا كبان كونغ ، نائب رئيس ليبريا والسيد جيدي موبراي أرما وزير الخارجية بالنيابة، والسيد فوناتي كوفاه، رئيس مجلس النواب،

والسيد نيونبلي كارنغا – لورانس الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ الليبيري، و سي أ–نين جي يوه رئيس القضاء الليبري.

37. وتعهدت السلطات الليبرية بالنظر في الطلبات التي قدمتها المحكمة. وعلى وجه التحديد، تعهدوا ببدء محادثات وطنية من أجل التصديق على بروتوكول المحكمة وإيداع الإعلان المنصوص عليه بموجب المادة 34 (6)، للسماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول المباشر إلى المحكمة.

1) زيارة توعية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

38. قامت المحكمة في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2024، بزيارة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، للتواصل مع الدولة بشأن عمل المحكمة بشكل عام، وتشجيعها على إعادة إيداع إعلان المادة 34 (6).

39. اجتمع وفد المحكمة، برئاسة رئيسها، وأجرى مناقشات مثمرة مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم وزير الخارجية والتعاون في شرق أفريقيا، ووزير الشؤون الدستورية والقانونية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس لجنة حقوق الإنسان.

40. وتعهدت السلطات بإجراء مزيد من المشاورات مع السلطات المختصة بشأن إعادة إيداع الإعلان بموجب المادة 34 (6).

ج. مبادرات أخرى للتوعية والتواصل

أ. المشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين

41. اضطلعت المحكمة بالعديد من الأنشطة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة، بوجودها وأنشطتها بما يتماشى مع أهدافها الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2021–2025. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك رئيس المحكمة وقضاتها وموظفوها في عدد من أنشطة التوعية التي نظمها أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون، بهدف تعزيز إبراز المحكمة. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

التاريخ	النشاط	المكان	الجهة المنظمة	الاهداف
19 يناير 2024	افتتاح السنة القضائية 2024 ل "المحكمة الجنائية الدولية "المحكمة" والندوة القضائية السادسة للمحكمة الجنائية الدولية.	لاهاي، هولندا	المحكمة الجنائية الدولية	استكشاف الطبيعة المترابطة للقانون الدولي والدور الحاسم للمؤسسات القضائية في دعم سيادة القانون على المستوى الدولي، وضمان المساءلة والعدالة للضحايا، فضلا عن ردع الانتهاكات المستقبلية. أن تعكس روح التضامن بين مختلف المؤسسات القضائية التي تم إنشاؤها ضمن الهياكل متعددة الأطراف.
25-27 أبريل 2024	المنتدى المشترك للآليات الخاصة للجنة بانجول	داكار السنغال	اللجنة الأفريقية	تعزيز تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات لسد الفجوة بين التطلعات والحقائق على أرض الواقع
8-9 مايو 2024	"مائدة مستديرة رفيعة المستوى"	جوهانسبرغ جنوب أفريقيا	معهد التحولات المتكاملة (IFIT)	مناقشة مسودة المبادئ التوجيهية العالمية لتعيين قضاة المحكمة العليا
12-14 مايو 2024	J20 – قمة المحاكم العليا والمحاكم الدستورية لدول مجموعة العشرين	ريو دي جانيرو، البرازيل	المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل	مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجهها محاكم الدول الأعضاء في J20 في جهودها لتعزيز القرب من المواطنين وضمان الحماية القانونية والدستورية الشاملة للجميع.
7-9 يونيو 2024	نورمبرغ ومحادثات حقوق الإنسان FAU 2024	نورمبرغ، ألمانيا	جامعة فريدريش ألكسندر (FAU)	مناقشات/تبادل بشأن الممارسات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان
8-10 يوليو 2024	المؤتمر السنوي ل ICON-S لعام 2024 حول مستقبل القانون العام: المرونة والاستدامة والذكاء الاصطناعي	مدريد إسبانيا	كلية الحقوق بجامعة IE	دراسة التحديات التي تواجه المحاكم الدولية لحقوق الإنسان

التاريخ	النشاط	المكان	الجهة المنظمة	الاهداف
22–27 يوليو 2024	مسابقة كريستوف هاينز الأفريقية لحقوق الإنسان 33	كيغالي، رواندا	جامعة بريتوريا وكلية الحقوق في رواندا	المشاركة في الجولة النهائية من مسابقة كريستوف هاينز للمحكمة الصورية الأفريقية لحقوق الإنسان 33
17–18 سبتمبر 2024	قمة عموم القضاة والحقوقيين في أفريقيا	نيروبي، كينيا	منتدى عموم القضاة والحقوقيين في إفريقيا (AJJF)	تقييم ومناقشة سبل تعزيز دور الهيئات القضائية في تنفيذ الطموح رقم 3 من أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 بشأن "أفريقيا تتسم بالحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون".
22–23 أكتوبر 2024	الندوة المشتركة حول إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا	بنجول غامبيا	اللجنة الأفريقية	تقييم التقدم المحرز والتحديات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا
23–24 أكتوبر 2024	منتدى سيادة القانون، الطبعة الثانية	الدوحة قطر	جامعة حمد بن خليفة	تسليط الضوء على الديناميكيات والأحداث الحالية في نطاق سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناقشتها.
30 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2024	شلالات فيكتوريا زيمبابوي	المؤتمر السابع للمحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية في زمبابوي	المساهمة في المبادرات التي تهدف إلى تعزيز دور المحاكم الدستورية والهيئات الدستورية الأخرى في حماية حقوق الإنسان.
17–19 نوفمبر 2024	محاضرة في معهد الدراسات الأقاليمية للدستورية جامعة تشارلز	الدوحة، قطر	معهد الدراسات الأقاليمية للدستورية جامعة تشارلز	تقديم نظرة ثاقبة لعمل المحكمة الأفريقية وفقهاها القضائي

التاريخ	النشاط	المكان	الجهة المنظمة	الاهداف
19-21 نوفمبر 2024	نيروبي، كينيا	تدريب على الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون للعاملين القضائيين الأفارقة	مكتب اليونسكو الإقليمي لشرق أفريقيا	تزويد القضاة الأفارقة بإمكانية الوصول إلى المعرفة والأدوات اللازمة لفهم فوائد الذكاء الاصطناعي والنظر فيها.
20-24 نوفمبر 2024	لكناو، الهند	المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لرؤساء قضاة الكلمة	مجتمع مدينة مونتيسوري شول	المساهمة بشكل هادف في المناقشات الجارية حول إصلاح الأمم المتحدة والدعوة إلى مستقبل تسود فيه الوحدة والسلام والعدالة والديمقراطية على المسرح الدولي.
27-30 نوفمبر 2024	كمبالا، أوغندا	المؤتمر السنوي لنقابة محامي شرق أفريقيا	نقابة محاتمي شرق أفريقيا	مناقشة ووضع تدابير ملموسة لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في القارة.
18 -20 سبتمبر 2024	الحوار الثلاثي مع محكمة عدل شرق أفريقيا ومحكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	أروشا، تنزانيا	يعقد الحوار مرة كل سنتين بين المحاكم القارية والإقليمية في أفريقيا لتعزيز التعاون بين هذه المحاكم ومع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	أهمية قدرة المحاكم الثلاث على المساهمة بشكل مشترك في النهوض بحقوق الإنسان في أفريقيا، والتي قد تؤدي بدورها إلى تعميق وترسيخ سيادة القانون والسلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء القارة

ب. العلاقات مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

42 .تواصل المحكمة واللجنة الأفريقية تعزيز علاقتهما وتوطيد التكامل المتوخى في البروتوكول. شاركت المحكمة في حفل افتتاح الدورتين العاديتين 79 و 81 للجنة الأفريقية. وساهمت هذه الاجتماعات في تعزيز العلاقة بين الجهازين.

ج. العلاقات مع أعضاء منبر المنظومة الأفريقية للحوكمة

43. عملت المحكمة عن كثب مع أعضاء منبر المنظومة الأفريقية للحوكمة وشاركت في اجتماعات تقنية وقانونية ومناسبات أخرى نظمها المنبر.

44. في 29 و 30 يناير 2024، شارك قلم المحكمة في الاجتماع الافتراضي لتقييم تنفيذ مشروع منظومة الحوكمة الافريقية 2021–2023.

45. وشارك قلم المحكمة أيضا في الاجتماعين التقنيين والسياسيين اللذين عقدا على التوالي في الفترة من 12 إلى 13 يناير 2024 وفي الفترة من 16 إلى 17 يوليو 2024. ناقشت هذه الاجتماعات أداء مختلف أعضاء منبر المنظومة الافريقية للحوكمة في تنفيذ المشروع. وأعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر يهدف إلى توحيد ووضع اللمسات الأخيرة على مسودة برنامج مشروع منظومة الحوكمة الافريقية للفترة 2025–2029. في الفترة من 21 إلى 22 نوفمبر 2024.

46. تواصل المحكمة العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشركاء الخارجيون، من أجل مواصلة برنامج الشراكة الاستشارية للتعاون الشعبي، الذي أوشكت مرحلته الأولى على الانتهاء. وفي هذا الصدد، شارك قلم المحكمة في نهاية المساعدة التقنية لاجتماع المشروع الذي عقد في نيروبي، كينيا، يومي 22 و23 مايو 2024.

د. الحوار مع المحاكم شبه الإقليمية

47. تواصل المحكمة تعزيز العلاقات القوية مع المحاكم دون الإقليمية في القارة. عقد الحوار القضائي الثلاثي الثاني بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومحكمة عدل شرق إفريقيا في الفترة من 18 إلى 20 سبتمبر 2024 في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. وحضر الحوار قضاة من المحاكم الثلاث وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بحقوق الإنسان في القارة.

48. يهدف الحوار الذي يعقد مرة كل سنتين إلى تعزيز العلاقة بين محاكم الجماعة الاقتصادية القارية ومحاكم الجماعة الاقتصادية الإقليمية في مجال حماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة.

49. وترد هنا استنتاجات الحوار القضائي الثلاثي الثاني في **المرفق الرابع**.

ه. العلاقات مع الشركاء

50. لا تزال المحكمة تستفيد من دعم شركائها التقليديين، وهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. ويواصل هؤلاء الشركاء دعم أنشطة التوعية التي تضطلع بها المحكمة، و منها زيارات التوعية، والحوارات مع المحاكم الوطنية ودون الإقليمية والدولية، وتنمية القدرات المؤسسية.

و. اتفاقية الاستضافة والعلاقات مع الدولة المضيفة

51. تواصل المحكمة العمل مع الدولة المضيفة، جمهورية تنزانيا المتحدة، من أجل تنفيذ اتفاقية الاستضافة تنفيذا فعالا. وكثفت مشاركتها مع سلطات الدولة المضيفة في عام 2024، من بين جملة أمور أخرى، لتشجيع تنزانيا على إعادة النظر في إعادة إيداع إعلان المادة 34 (6)، فضلا عن بناء المباني الدائمة للمحكمة. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمعت رئيسة المحكمة وأجرت مناقشات مثمرة مع المحامي العام لتنزانيا في 8 نوفمبر 2024، ومن 4 إلى 6 ديسمبر 2024 قامت المحكمة بزيارة توعية إلى تنزانيا للتواصل مع السلطات الحكومية بشأن إعادة إيداع إعلان المادة 34 (6).

52. وقد أحرز تقدم كبير في تشييد المباني الدائمة للمحكمة. في يونيو 2024، قام وفد مشترك من اللجنة البرلمانية الدائمة للشؤون الخارجية والدفاع والأمن، التي تتولى الإشراف البرلماني على تشييد المباني ووزارة الخارجية والتعاون في شرق إفريقيا، بزيارة المحكمة وقام بزيارة وتقييم التقدم المحرز في تشييد المباني.

أ. خامسا. التقييم والتوصيات

أ. التقييم

53. أدى إنشاء المحكمة الأفريقية في عام 1998، بعد اعتماد البروتوكول، إلى الشعور بالأمل وزيادة التوقعات في المشهد الأفريقي لحقوق الإنسان. وفي أقل من عقدين من الزمن منذ بدء عملها في عام 2006، أثبتت المحكمة أنها يمكن أن تكون أداة قابلة للتطبيق في تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة. وتعكس السوابق القضائية للمحكمة المسائل المتنوعة التي تؤثر على الحياة اليومية للأفارقة، بدءا من الحق في الملكية، وحماية مجتمعات السكان الأصليين، والبيئة، ولا سيما مكافحة التلوث وإلقاء النفايات السامة في أفريقيا، والحق

في التعليم، ولا سيما ضمان الوصول الفعلي إلى المدارس، والانتخابات، ولا سيما ضمان استقلال الهيئات الانتخابية. حماية حقوق المرشحين المستقلين وكذلك ضمان العمليات التشريعية الشفافة والشاملة والتشاركية لتغيير الأطر الانتخابية وحرية التعبير وخاصة حماية الصحفيين والحق في محاكمة عادلة ولا سيما ضمان المساعدة القانونية المجانية لمقدمي الطلبات من السكان الأصليين والحق في الكرامة ولا سيما حظر العقوبة البدنية. والحماية من الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة، ولا سيما حظر زواج الأطفال والزواج القسري.

54. وقد أثبتت المحكمة من خلال اجتهادها القضائي أن حقوق الإنسان والسلام والتنمية ليست متشابكة فحسب، بل يعزز بعضها بعضا، وهو موقف اعترفت به الأمم المتحدة منذ عام 2005، وهو "*... إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست غايات في حد ذاتها فحسب – بل إنها تعزز بعضها البعض وتعتمد على بعضها البعض. وفي عالمنا المترابط، لن تتمتع الأسرة البشرية بالتنمية بدون أمن، ولن تتمتع بالأمن بدون تنمية، ولن تتمتع بأي منهما دون احترام حقوق الإنسان*".

55. وعلى الرغم من النجاحات المذكورة أعلاه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أريد تحقيق التوقعات الهائلة التي صاحبت إنشاء المحكمة. وهناك تحديات عديدة تقف في طريق المحكمة للاضطلاع بولايتها بفعالية وتحقيق رؤيتها، أي أفريقيا ذات ثقافة حقوق الإنسان القابلة للبقاء.

56. وحتى الآن، لم تصدق على البروتوكول سوى 34 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة. ومن بين الدول الأطراف ال 34، أودعت 8 دول فقط الإعلان بموجب المادة 34(6) من البروتوكول. والأكثر من ذلك، أنه من بين أكثر من 300 قرار اعتمدتها المحكمة منذ إنشائها، تم تنفيذ أقل من 10٪ تنفيذا كاملا. وتشمل التحديات الأخرى عدم كفاية الموارد المخصصة للمحكمة للاضطلاع بعملها بفعالية، والافتقار التام إلى الوعي بوجود المحكمة وكيفية الوصول إليها.

57. وعلى الرغم من هذه التحديات، تقر المحكمة بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء ولا تزال تبذلها لتعزيز حماية حقوق الإنسان بشكل عام، ودعم عمل المحكمة بشكل خاص. وترحب المحكمة بالتحسن في العلاقة مع أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، تقدر المحكمة المناقشات الصريحة التي أجرتها مع سلطات من جمهورية ليبريا وجمهورية تنزانيا المتحدة، خلال زيارتي التوعية إلى هذين البلدين.

58. وتلاحظ المحكمة مع التقدير أن أربع وعشرين (24) دولة عضوا قد استجابت لقرار المجلس التنفيذي المتعلق بتعيين مراكز تنسيق وطنية للعمل مع المحكمة. وهذه الدول هي الجزائر، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، والرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وليسوتو، وليبريا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيجيريا، وأوغندا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وزمبابوي. وقد ساعدت مراكز التنسيق هذه في تيسير الاتصال بين المحكمة والدول الأعضاء. ومن المهم أن تتخذ الدول التي لم تتخذ بعد خطوات لتعيين مراكز التنسيق التابعة لها أن تفعل ذلك.

59. تواصل المحكمة دبلوماسيتها القضائية، والعمل مع الدول الأعضاء، وشرح ولايتها والتماس التعاون في الاضطلاع بولايتها. وترى المحكمة أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وقد أنشأتها الدول لاستكمال جهودها في هذا الصدد.

60. وسعت المحكمة أيضا إلى التعاون مع المحاكم دون الإقليمية الأخرى بهدف وضع معايير مرجعية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إدارة القضايا، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وإقامة العدل بشكل عام. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى موظفو المحكمة تبادلا بين الأقران لمدة أسبوع واحد مع نظرائهم في محكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

61. في العام المقبل، ستحتفل المحكمة بمرور 20 عاما على بدء عملها. وستكون فرصة لتقييم عمل المحكمة، ولكن الأهم من ذلك، بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان في القارة، لتبادل الأفكار بشأن مستقبل المحكمة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأفريقي الدائم التطور. وستكون مناسبة لجميع أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان للعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا، وتقديم مساهمات ملموسة في تحقيق ليست فقط أفريقيا التي نريدها فحسب، بل أيضا للمحكمة الأفريقية التي نريدها.

ب. التوصيات

62. وبناء على ما تقدم، ترفع المحكمة التوصيات التالية للنظر فيها واعتمادها من قبل المجلس التنفيذي:

1) يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الإحدى والعشرين (21) التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول أن تفعل ذلك، لضمان الاعتراف الكامل باختصاص المحكمة الأفريقية من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الخمس والخمسين (55).

2) ينبغي للدول الست والعشرين (26) الأطراف في البروتوكول التي لم تودع بعد الإعلان بموجب المادة 34 (6) أن تفعل ذلك؛

3) ينبغي للدول الأطراف الأربع (4) في البروتوكول التي سحبت إعلانها المودع بموجب المادة 34(6) أن تعيد النظر في قرارها وأن تعيد إيداع الإعلان؛

4) ينبغي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتشغيل صندوق المساعدة القانونية لأجهزة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي؛

5) ينبغي للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في مجال حقوق الإنسان في القارة أن يقدموا تبرعات سخية لصندوق المساعدة القانونية لضمان استدامته ونجاحه؛

6) ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تتعاون مع المحكمة وأن تمتثل لقراراتها.

7) ينبغي للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال حقوق الإنسان العمل مع المحكمة الأفريقية لضمان الاحتفال الفعال بالذكرى العشرين لبدء عمل المحكمة، بما في ذلك تقديم مساهمات ملموسة، بشأن كيفية تعزيز المحكمة، وجعلها مناسبة للغرض في إطار التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية في القارة.

المرفق الأول

قائمة قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حتى 31 ديسمبر 2024

الرقم .	الإسم	مدة الولاية		البلد
		المدة	الانتهاء	
1 .	القاضية إيماني د. عبود	**6**	**2027**	**تنزانيا**
2 .	القاضي موديبو ساكو	**6**	**2027**	**مالي**
3 .	القاضي رافع ابن عاشور	6	2027	تونس
4 .	القاضية إنتيام أوندو مينجي	6	2028	الكاميرون
5 .	القاضية توجيلاني روز تشيزوميلا	**6**	**2029**	**ملاوي**
6 .	القاضية شفيقة بن صاولة	**6**	**2029**	**الجزائر**
7 .	القاضي بليز تشيكايا	**6**	**2030**	**الكونغو**
8 .	القاضية إستيلا آي أنوكام	**6**	**2030**	**نيجيريا**
9 .	القاضي دوميسا انتسيبيزا	**6**	**2027**	**جنوب أفريقيا**
10 .	القاضي دينيس د. أدجي	**6**	**2028**	**غانا**
11 .	القاضي دنكان جاسواجا	**6**	**2030**	**أوغندا**

المرفق الثاني

تقرير عن عدم الامتثال لقرارات المحكمة. (انظر المرفق)

المرفق الثالث

توصيات الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ قرارات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي. (انظر المرفق)

المرفق الرابع

البيان الختامي للحوار القضائي الثلاثي الثاني بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة عدل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومحكمة عدل شرق إفريقيا. (انظر المرفق)

مشروع مقرر بشأن تقرير انشطة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لعام 2024

إن المجلس التنفيذي،

1. **يحيط علما** بتقرير أنشطة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة) للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024؛

2. **يثني على المحكمة لعملها في تعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة، ويدعو المحكمة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بحقوق الإنسان في القارة، لضمان الاضطلاع بولايتها بفعالية.**

3. **يهنئ الدول الأعضاء الأربع والعشرين (24) التي عينت مراكز تنسيق وطنية للمحكمة، وهي:** الجزائر، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، غانا، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موريتانيا، موزامبيق، نيجيريا، أوغندا، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، زمبابوي.، **وفقا لقرار المجلس التنفيذي** EX.CL/Dec.1153(XL)، الذي اعتمد خلال الدورة العادية الأربعين للمجلس التنفيذي، المنعقدة في الفترة من 2 إلى 3 فبراير 2022، في أديس أبابا، إثيوبيا، **ويدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، إلى اتخاذ خطوات لتعيين مراكز الاتصال الوطنية التابعة لها.**

4. **تلاحظ بقلق** أنه بعد أكثر من عقدين من اعتماده، لم تصدق على البروتوكول سوى أربع وثلاثين (34) دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي، ولم تودع سوى ثماني (8) دول من الدول الأطراف البالغ عددها 34 دولة الإعلان المطلوب بموجب المادة 34 (6) منه، مما يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية برفع القضايا مباشرة إلى المحكمة؛

5. **يهنئ** الدول الأربع والثلاثين (34) دولة طرفا في البروتوكول، وهي: أوغندا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية الصحراوية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زامبيا، السنغال، غابون، غامبيا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موريشيوس، النيجر، نيجيريا.

6. **كما يهنئ** الدول الأطراف الثماني (8) التي أودعت الإعلان المنصوص عليه بموجب المادة 34 (6) من البروتوكول، وهي: بوركينا فاسو، وتونس، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وملاوي، ومالي، والنيجر.

7. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول إلى أن تفعل ذلك، وأن تودع الإعلان المطلوب بموجب المادة 34(6) من البروتوكول.

8. **يلاحظ بقلق تدني مستوى الامتثال لقرارات المحكمة، ويدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى الامتثال الكامل لقرارات المحكمة.**

9. ***يلاحظ*** القيود التي تواجهها المحكمة في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي **EX.CL/Dec.1245(XLIV)**، الذي يدعو المحكمة الأفريقية والمفوضية إلى "إجراء دراسة عن حالة الامتثال لقرارات هيئات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، و على وجه الخصوص، أسباب انخفاض مستوى الامتثال، وتقديم توصيات ملموسة إلى المجلس التنفيذي، بشأن كيفية تعزيز امتثال الدول الأعضاء لهذه القرارات".

10. **يكرر التأكيد** على الحاجة إلى إجراء دراسة متعمقة حول مسألة تنفيذ قرارات هيئات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحقيقا لهذه الغاية، يطلب من المفوضية توفير الموارد اللازمة للمحكمة الأفريقية لضمان التنفيذ الفعال للقرار المذكور، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2025.

11. **يحث** رئيس المفوضية، وفقا لمقررات المجلس التنفيذي السابقة، أ (EX.CL/Dec.973 (XXXI); (EX.CL/Dec.994 (XXXII); EX.CL/Dec.1044 (XXXIV); (EX.CL/Dec.1064 (XXXV) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشغيل صندوق المساعدة القانونية لأجهزة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحقيقا لهذه الغاية، **يدعو** ويشجع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في مجال حقوق الإنسان في القارة، على تقديم تبرعات سخية للصندوق لضمان استدامته ونجاحه.

12. **يلاحظ** أن المحكمة الأفريقية ستحتفل بمرور الذكرى العشرين (20) لإنشائها في عام 2026، ويدعو جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل مع المحكمة الأفريقية

لتطوير أنشطة ملموسة للاحتفال بهذه الذكرى العشرين، وتقديم مساهمات ملموسة حول كيفية تعزيز المحكمة، واظهارها في جميع أنحاء القارة وجعلها مناسبة للغرض في إطار التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية في القارة.

13. **يشيد بالخطوات التي اتخذتها** جمهورية تنزانيا المتحدة لتشييد المباني الدائمة للمحكمة.

14. **يطلب** من المحكمة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن تقدم تقريرا في الدورة العادية المقبلة للمجلس التنفيذي في يونيو/ يوليو 2025، عن تنفيذ هذا المقرر.